وانما ان تتحول الى دولة صناعية متقدمة في مستوى الولايات المتحدة ذاتها، بحيث تصبح الصناعة الاسرائيلية، بشقيها العسكري والمدني، الاساس المتين للتحالف الاستراتيجي بين البلدين. ولهذا تتحول المنح الاميركية لاسرائيل، في مجال التسليح والصناعة، في اوضاع كل من الحرب والسلام، الى مشاركة من جانب اسرائيل لاميركا. المطروح، الآن، هو رفع العلاقات بين البلدين الى مستوى التحالف الكامل لضمان احتفاظ اسرائيل بتفوقها العسكري، وضمان استمرار تحويل مؤسسات البحث العلمي في اسرائيل لاغراض الحرب والسلام، وذلك تكريساً للعلاقات الحميمة التي تعززت منذ منتصف السبعينات فيما بين الاحتكارات الاميركية وشريحة من البرجوازية الاسرائيلية مرتبطة بالمجمّع العسكري الصناعي في اسرائيل.

ولذلك، فمن الخطأ النظر الى المنطقة الحرة بوصفها مجرد تحرير للتبادل التجاري بين البلدين، مجرد فتح الولايات المتحدة الاميركية لسوقها القارية امام منتجات الصناعة الاسرائيلية بحرية تامة. بل هي دخول اسرائيل الى ميادين الصناعة والتكنولوجيا والمجالات الخاصة بالبحث والتنمية في اميركا والاغتراف منها عن سعة. وفي هذا الصدد، تبدو المنطقة الحرة وكأنها دعوة لاسرائيل لاعداد اصناف غير تقليدية من الاسلحة هي في أمسّ الحاجة اليها في حروبها المقبلة ضد العرب. هي اسلحة ليزرية وصاروخية وكيماوية. ومعروف انه يوجد علماء اسرائيليون يقومون، منذ سنوات، بابحاث في موضوعات ذات صلة بالطيران والفضاء يمول الاميركيون جزءاً منها. ففي معامل كلية الطيران في معهد التخنيون في حيفا تجرى، بطلب من اميركا، وعلى نفقتها، ابحاث تتعلق، مثلاً، بمحركات الصواريخ وتجهيزات الطيران. وقد وقعت الوكالة الاسرائيلية لاستكشاف الفضاء، منذ سنتين، مع الادارة الوطنية الاميركية للطيران ودراسة الفضاء الكوني اتفاقية حول انشاء محطة قرب القدس لمراقبة الاقمار الاصطناعية بواسطة الليزر. ولقد اشرك العلماء الاسرائيليون في اعمال تحديث مركبة الفضاء الاميركية متعددة الاشكال؛ هذا عدا جوانب من التعاون في مجال اعداد الاسلحة الاميركية وانتاجها. وجدير بالذكر ان الدول العربية هي في مقدمة الدول المشترية للاسلحة الاميركية.

ولا يتعارض هذا الجانب العسكري من التكامل الاقتصادي مع الجانب المدني الواسع النطاق. ومعروف ان ميزان التجارة الاسرائيلي يسجل فائضاً لصالح الولايات المتحدة الاميركية على الرغم من ان ٩٠ بالمئة من الصادرات الاسرائيلية معفاة من الرسوم الجمركية بمقتضى الانظمة الاميركية ذاتها * . ولكن المطلوب ان تبلغ الصادرات من المنتجات الصناعية الاسرائيلية الى اميركا ٣٥ بالمئة من جملة هذه الصادرات الاسرائيلية عامة. وتتكون الصادرات، في معظمها، من الماس المصقول واجزاء المحركات والمعدات الكهربائية. وتعفي اميركا حوالى ٤٠ الى ٥٠ بالمئة من الصادرات الاسرائيلية اليها من الرسوم. وتتركز هذه الصادرات في الحبوب والمنسوجات والآلات والمحركات وقطع الغيار واجهزة الكمبيوتر والمعدات الكهربائية والالكترونية ووسائل النقل.

---

* تدخل نسبة ٥٥ بالمئة بدون جمارك، تطبيقاً لمبادئ الدولة الاكثر رعاية؛ ونسبة ٣٥ بالمئة بموجب نظام التفضيل الاميركي. والباقي، وهو ١٠ بالمئة فقط، فيخضع للرسوم الجمركية، ويشمل المنسوجات والاحذية والحمضيات والازهار والمواد الكيماوية.